



**الإنفاق الفعلي المقارن - نصف سنوي**

**2022 - 2021**

**وزارة العمل**

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل (24.6) مليون شيكل، من أصل (7,491.5) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (0.33%) من إجمالي النفقات. [1]

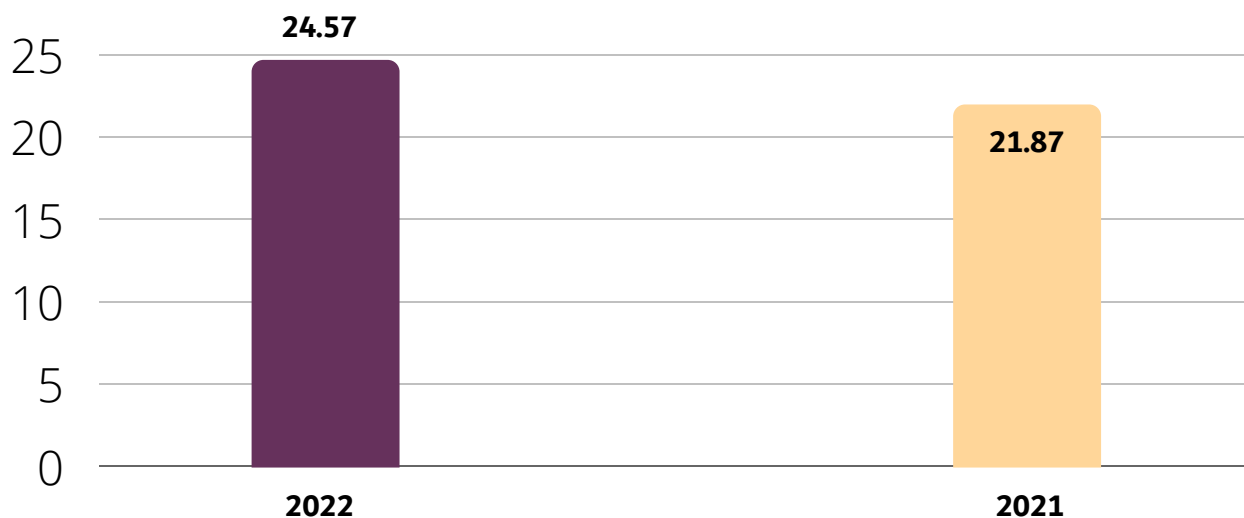
وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2021 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل (21.9) مليون شيكل، من أصل (7,491.4) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2021؛ أي ما نسبته (0.29%) من إجمالي النفقات. [2]

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبنود للإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2021 لوزارة العمل:

### مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2021 لوزارة العمل/بالشيكل

النسبة بين 2021/2022	الإنفاق الفعلي 2022 / بالشيكل	الإنفاق الفعلي 2021 / بالشيكل	البند
%101.03	17,011,850	16,838,810	الرواتب والأجور
%108.75	1,717,800	1,579,570	مساهمات اجتماعية
%122.27	3,186,780	2,606,350	السلع والخدمات
-	-	-	النفقات التحويلية
%1878.57	13,150	700	النفقات الرأسمالية
%313.75	2,640,990	841,750	النفقات التطويرية
%112.36	24,570,570	21,867,180	المجموع

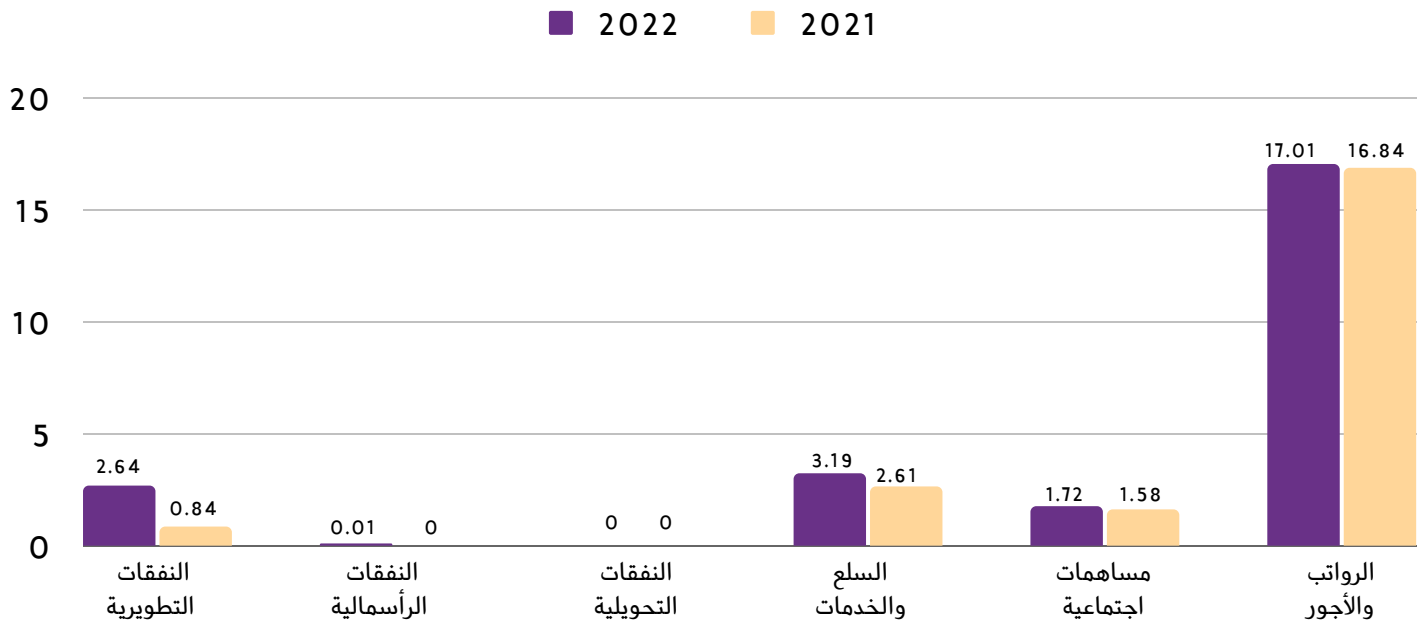
### مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2021 لوزارة العمل/بالمليون شيكل



[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 تموز 2022، جدول رقم (ب5).

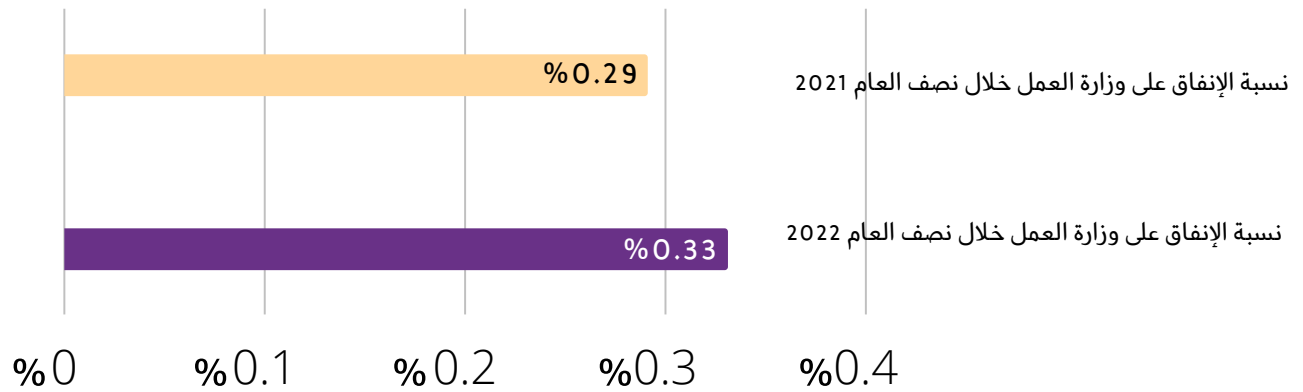
[2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2021، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 25 تموز 2021، جدول رقم (ب5).

مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2021-2022 لوزارة التنمية الاجتماعية تبعاً للبنود/بالمليون شيكل



الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعاً لتقارير وزارة المالية الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة العمل والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن على وزارة العمل من إجمالي النفقات العامة 2021-2022



مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن لبند النفقات التطويرية 2021-2022 لوزارة العمل/بالمليون شيكل



## تحليل أرقام الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن لوزارة العمل 2021-2022:

أولاً: الإنفاق الفعلي نصف السنوي لوزارة العمل في العام 2022، كان أعلى منه في العام 2021، وبنسبة محدودة، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي نصف السنوي 2022 بمبلغ (2.7) مليون شيكل عمّا كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2021، وبنسبة (112.4%) عما كان عليه في نصف العام 2021.

ثانياً: ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة العمل خلال النصف الأول من العام 2022 من إجمالي النفقات، عمّا كانت عليه في النصف الأول من العام 2021، من نسبة (0.29%) من إجمالي النفقات في فلسطين، إلى (0.33%)، وهي نسبة زيادة طفيفة، لا تتناغم ودور وأهمية وزارة العمل في قيادة قطاع الأعمال في فلسطين.

ثالثاً: الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والسلع والخدمات ارتفع في نصف العام 2022 مقارنة مع نصف العام 2021، وإن كان بنسب محدودة، ويعود ذلك إلى الارتفاع الطبيعي في الرواتب السنوية بحكم القانون ووجود العلاوة السنوية، وترقيات الدرجات الخاصة بالموظفين مطلع العام 2022.

رابعاً: النفقات التطويرية ارتفعت في النصف الأول من العام 2022، عمّا كانت عليه في العام 2021، من (0.8) مليون شيكل إلى (2.62) مليون شيكل. وعلى الرغم من أن الارتفاع إيجابي، فإنه ما زال دون المأمول، وبخاصة أن النفقات التطويرية المقدره لوزارة العمل في العام 2022 قدرت بـ (32) مليون شيكل.

خامساً: ما زال الإنفاق على النفقات الرأسمالية محدوداً، وإن ارتفع عمّا كان عليه في العام 2021، وبقيمة غير دالة.

سادساً: ما زال بند الرواتب والأجور، يستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي لوزارة العمل إن كان في نصف العام 2021 وبنسبة (77%) أو في نصف العام 2022 وبنسبة (69%) من النفقات الفعلية المخصصة لوزارة العمل.

يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن للعامين 2021 – 2022، أن الإنفاق الفعلي على وزارة العمل ارتفع، ولكن بنسبة بسيطة، إن كان على صعيد المبلغ الفعلي المنفق أو النسبة من النفقات الإجمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك، فإن الرواتب والأجور ما زالت تستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل، في حين أن النفقات التطويرية وعلى الرغم من الارتفاع في الإنفاق الفعلي عليها، فإنه ما زال محدوداً، ودون مستوى النفقات التطويرية المقدره.

## مصطلحات هامة:

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
  - الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفي الوزارات.
  - المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
  - النفقات التشغيلية "السلع والخدمات": هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
  - النفقات التحويلية: النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).
- النفقات التطويرية: هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.